٩ "المليارات السبعة": التداعيات الاقتصادية والسياسية للقضية السكانية

د. أيمن زهرى *

يتخذ التوزيع السكانى فى مختلف الدول العالم أنماطا متعددة تؤثر فى توزيع القوة الاقتصادية والاستراتيجية فى العالم. فهناك العديد من الدول تواجه تناقصا فى عدد المواليد، وتزايدا فى أعداد المسنين، بينما تواجه دول أخرى مشكلة تزايد أعداد الشباب، فيما يعرف بظاهرة "البروز الشبابى". وكل هذه الأنماط تضع أعباء جديدة على الحكومات فى المجال الاقتصادى وقطاع الخدمات، مما يثير تساؤلات من قبيل: هل تغير التركيبة السكانية خريطة العالم الجيوبوليتيكية؟، وهل ستؤثر فى تحديد مراكز القوى فى العالم؟، وإلى أى مدى ستمثل الزيادة العددية لسكان العالم، الذى وصل تعداده إلى سبعة مليارات نسمة، ضغوطا على الموارد الطبيعية فيه؟. وللإجابة على هذه التساؤلات، لابد لنا أن نقر مبدئيا بأن الزيادة السكانية الحالية لن تكون وحدها المسئولة عن إحداث تغيرات جيوبوليتيكية على مستوى العالم، لكن ذلك يأتى أيضا نتيجة لتزامن هذه الزيادة مع الانفتاح الذى يشهده العالم، فى ظل العولمة التى تؤثر بشدة فى الثقافات المحلية، والتى تصيغ ثقافة عالمية جديدة فى المأكل والملبس والمكونات الثقافية الأخرى.

إن التباينات فى حجم السكان ومعدلات نموهم، وأنماط الخصوبة السائدة فى أقاليم العالم المختلفة، بالإضافة الى التركيب العمرى للسكان، الذى يميل الى الفتوة والشباب فى دول الجنوب، وإلى التعمر والشيخوخة فى دول الشمال، كل ذلك يجعل من اعتماد الشمال على الجنوب "شرا لابد منه." فاقتصادات العالم المتقدم فى أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا وروسيا بحاجة دائمة لعنصر العمل الذى هو عماد الاقتصاد.

وحيث إن المعضلة الرئيسية فى النظام الرأسمالى هى توفير عمالة رخيصة، فإنه من المحتم على هذه الاقتصادات، التى تعانى نقصا فى عنصر العمل، الاعتماد على فائض العمالة فى الدول التى تتمتع بتركيب عمرى فتى من دول الجنوب. فلم يعد كافيا اتباع سياسة "تعهيد" الوظائف والاستعانة بالعمالة الهندية – على سبيل المثال – فى المنشآت الأمريكية، وهم فى بلدهم من خلال التكنولوجيا.

أما أوروبا– القارة العجوز– فتعانى نقصا فى الأيدى العاملة، ولابد لها أن تواجه هذا النقص من خلال المهاجرين من بلدان الجنوب، والاستعانة بالمصانع الصينية فى تصنيع السلع الأوروبية ذات العلامات التجارية المعروفة تصب فى نهاية المطاف فى مصلحة الاقتصاد الصينى أكثر مما تصب فى مصلحة الاقتصاد الأوروبى والأمريكى.

إن تباين أنماط الخصوبة وتوزيع السكان سوف يؤدى حتما إلى إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للعالم فى صالح دول مثل الهند والصين. لكن الاقتصاد الأمريكى لن ينهار، كما يتصور البعض، ولكن منافسين جددا سوف يدخلون الحلبة، مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا، وربما دول أخرى، لا يمكن التنبؤ بها الآن.

تطور سكان العالم:

فى ٣١ أكتوبر من عام ٢٠١١، بلغ عدد سكان العالم ٧ مليارات نسمة. والمتتبع لتطور عدد سكان العالم يلاحظ أن العالم قد وصل تعداده الى مليار نسمة عام ١٨٠٤، ثم بلغ ملياري نسمة

(*) خبير السكان ودراسات الهجرة.

عام ١٩٢٧، أى أن الفارق الزمنى بين المليار الأول والمليار الثانى تحقق فى ١٢٣ سنة. وصل تعداد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام ١٩٥٩، أى أن المليار الثالث قد تحقق خلال ٣٤ عاما فقط. وقد استمر الفارق بين كل مليار يضاف إلى سكان العالم فى التناقص، حتى وصل إلى ١٢ عاما فقط ليحقق مليارة الأخير بين عامى ١٩٩٩ و٢٠١١ . وطبقا لتوقعات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم إلى ٩,٣ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠(١).

وقد بدأ التزايد السريع فى تعداد سكان العالم منذ عام ١٩٥٠، بسبب انخفاض معدلات الوفيات فى الدول النامية بسبب اكتشاف البنسلين والمضادات الحيوية، واتباع برامج للرعاية الصحية للأمهات والأطفال، خاصة بعد التحرر من الحقبة الاستعمارية، واهتمام قادة الدول المستقلة بالبرامج الصحية والتعليمية التى كانت كفيلة برفع الوعى الصحى فى ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن دول العالم النامى قد استفادت من المنجزات الصحية العالمية فى خفض معدلات وفيات الأطفال والرضع، فإن معدلات الخصوبة (الإنجاب) ظلت مرتفعة، ولم تبدأ فى الانخفاض إلا فى النصف الثانى من ستينيات القرن الماضى، وهو ما أخر التحول نحو التوازن بين معدلات المواليد والوفيات، والذى يعرف بالتحول أو الانتقال الديموغرافى فى الدول النامية(٢).

التباينات الإقليمية فى نمو وتوزيع السكان:

يمثل سكان آسيا ٦٠٪ من سكان العالم، حيث يبلغ تعدادهم نحو٤،٢ مليار نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٥,٢ مليار نسمة بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، قبل أن يبدأ فى التباطؤ فى النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين. ويمثل سكان إفريقيا ١٥٪ من سكان العالم، إذ يبلغ عددهم مليار نسمة. إلا أن التقديرات السكانية تشير إلى أن عدد سكان القارة الإفريقية سوف يتضاعف ليصل إلى ملياري شخص خلال ٣٥ عاما بحلول عام ٢٠٤٤ . ويعزى ذلك إلى أن معدلات الخصوبة فى القارة الإفريقية لا تزال الأعلى على مستوى العالم، رغم توقع انخفاض معدل الخصوبة من ٤,٦ إلى ٣ مواليد أحياء لكل امرأة فى سن الإنجاب فى المتوسط، خلال الفترة من ٢٠٤٠ إلى ٢٠٤٥(٣). ومن المتوقع أيضا أن يتخطى عدد سكان إفريقيا حاجز المليارات الثلاثة بحلول عام ٢١٠٠ .

وترتفع نسبة الشباب بين سكان قارتى آسيا وإفريقيا نتيجة لمعدلات الخصوبة المرتفعة فى الماضى القريب. وتؤدى هذه الظاهرة الى ارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية والضغط على سوق العمل، كما أدت إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية. إلا أن حدة هذه الظاهرة تتضح جلية فى القارة الإفريقية أكثر من قارة آسيا التى استطاعت بعض دولها استغلال هذه الظاهرة فى دفع عجلة الإنتاج بها، نظرا لاهتمام تلك الدول بالبحوث والتطوير وتدريب الشباب للانخراط فى جهود التنمية الاقتصادية (٤).

أما إذا انتقلنا للقارة الأوروبية، فهى تستحق عن جدارة لقب

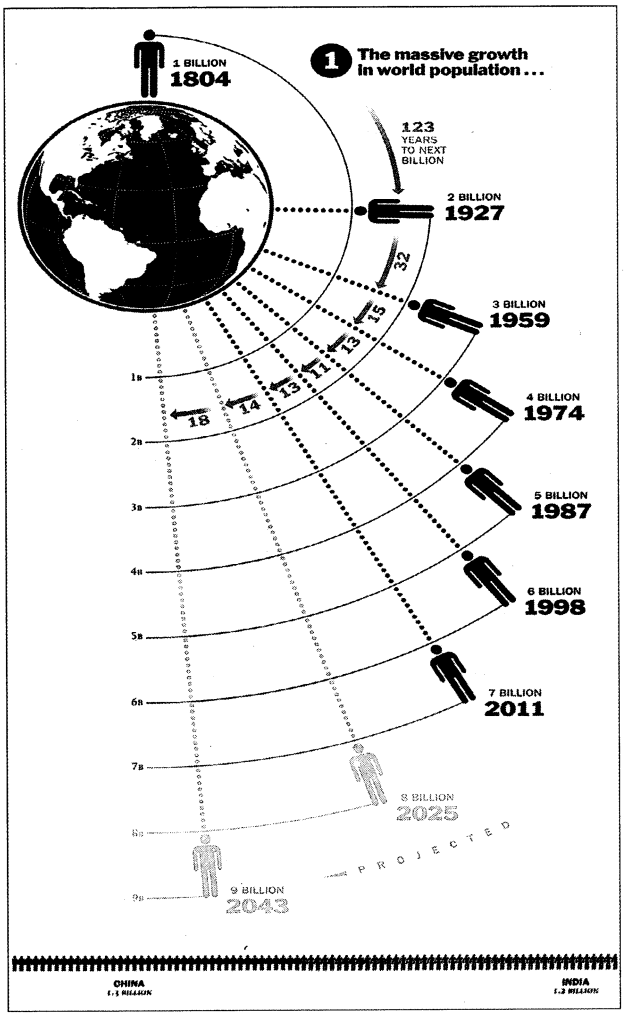

القارة العجوز، وذلك نظرا لانتشار ظاهرة التعمر السكانى حيث تبلغ نسبة السكان البالغين من (Population Aging) العمر ٦٥ عاما فأكثر ١٦,٢٪ من إجمالى السكان. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة هذه الشريحة إلى ٢٦,٩٪ عام ٢٠٥٠- بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٣,٥٪ فى قارة إفريقيا - مصحوبة بمعدل خصوبة منخفض، يقدر بـ ١,٦ مولود حى لكل امرأة فى سن الحمل.

تتسبب هذه الظاهرة فيما يطلق عليه العجز الديموجرافى فى أوروبا، وعدم قدرة السكان على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد من عنصر العمل ، مع انخفاض نسبة الشباب. كما تتزايد أعباء الرعاية الصحية للمسنين، وتوفير المخصصات المالية لدفع معاشات التقاعد. وبرغم الانخفاض الحاد فى قوة العمل، فإن ذلك يتزامن مع رفض سياسى - وأحيانا شعبى - للاستعانة بالمهاجرين من الدول النامية التى تتميز بتوزيع عمرى فتى لسد العجز فى القوى العاملة بهذه الدول، فيما يعرف بظاهرة العجز الديموغرافى Demographic Deficit.

وإذا كانت كل من آسيا وإفريقيا تمثلان ٧٥ ٪ من إجمالى سكان العالم - ٥,٢ مليار نسمة - فإن باقى قارات العالم

مجتمعة الأمريكتان وأوروبا وأقيانوسيا (التى تشمل كلا من استراليا ونيوزيلندا وعددا من الجزر فى المحيط الهادى) لا تمثل سوى ٢٥٪ من سكان العالم (١,٧ مليار نسمة). ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى مليارين بحلول عام ٢٠٦٠ .

الصين والهند .. الدولتان المليارياتان:

طبقا لتقديرات عام ٢٠١١، بلغ عدد سكان الصين ١,٣٥ مليار نسمة، بينما بلغ عدد سكان الهند ١,٢٤ مليار نسمة، تمثلان معا نحو ٣٧٪ من إجمالى سكان العالم. ومن المتوقع أن يبلغ سكان الهند ١,٤٦ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ليتجاوز سكان الصين فى التاريخ ذاته، والذى من المتوقع أن يصل إلى ١,٣٩ مليار نسمة. ويرجع الفارق فى الزيادة السكانية بين الدولتين إلى التباين فى معدل الخصوبة الذى يبلغ ١,٦ فى الصين - وهو أقل من معدل الخصوبة الإحلالى الذى يقدر بـ ٢,١ مولود حى لكل امرأة فى سن الحمل - مقارنة بـ ٢,٥ فى الهند. وربما يجد الشباب فى الصين فرصة أكبر فى الإسهام فى النشاط الاقتصادى فى بلدهم، إذا ما قورنوا بنظرائهم فى الهند. وربما تتفاقم المشكلة فى المستقبل مع استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة فى الهند، والتى ستؤدى خلال السنوات القادمة إلى دخول أعداد كبيرة من السكان إلى سن العمل (١٥-٦٤ سنة).

البلدان العربية:

بلغ عدد سكان العالم العربى ٣٦٠,٧ مليون نسمة، طبقا لتقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ . وتعد معدلات الخصوبة السائدة فى العالم العربى من أعلى المعدلات فى العالم (٣,١ مولود حى لكل امرأة فى سن الإنجاب)، ويأتى فى المركز الثانى بعد دول إفريقيا جنوب الصحراء (٤,٨ مولود حى لكل امرأة فى سن الإنجاب).

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الخصوبة فى العالم العربى بشكل عام، فإن التباينات بين الدول كبيرة. فبينما ينخفض معدل الخصوبة فى كل من تونس ولبنان إلى ما دون معدل الخصوبة الإحلالى - ٢,١ مولود حى لكل امرأة فى سن الإنجاب - نجد أن معدل الخصوبة فى اليمن يبلغ ٤,٩ مولود، و٤,٥ مولود فى العراق. أضف إلى ذلك أن نمط التنمية الاقتصادية فى بلدان الخليج يتطلب الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، تقدر بأكثر من ١٥ مليون وافد، غالبيتهم من دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى العمالة العربية التى تمثل نحو ٢٥٪ من إجمالى الوافدين فى تلك الدول.

يتزامن مع تزايد عدد سكان العالم مشاكل تتعلق بتدهور مستوى البيئة، وظاهرة الاحترار العالمى Global Warming، والذى قد يؤدى إلى تقلص اليابسة، وغرق مساحات كبيرة مأهولة بالسكان. كما تظهر مشكلات نقص المياه العذبة، وارتفاع أسعار الغذاء، والممارسات البشرية الضارة، والتى قد تؤثر فى حياة البشر على ظهر هذا الكوكب، مثل التفجيرات النووية، وتجارب التسلح، واستخدام الغذاء فى إنتاج الوقود فيما يعرف بالوقود الحيوى Bio Fuel. بالإضافة إلى الآثار السلبية لاندلاع الحروب والصراعات المسلحة والهجرة القسرية، سواء بسبب العوامل السياسية، أو بسبب التغيرات المناخية، والتصحر ونقص المياه.

٢- السكان والغذاء والمياه:

يطرح النمو المتزايد للسكان على ظهر الأرض أسئلة كبرى من قبل: ما هو حجم الطاقة الاستيعابية للأرض؟ وهل ستتحمل الموارد الاقتصادية المحدودة تلك الأعداد المتزايدة من السكان؟

ويستدعى مثل هذا الجدل نظرية عالم السكان "روبرت مالتوس" الذى يرى أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، بينما تتزايد الموارد المتاحة بمتوالية حسابية، والفارق بينهما كبير. ويرى أن الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية تلعب دورا فى خفض سكان العالم، لكى يتناسب مع الموارد المحدودة المتاحة (٥). وعلى الرغم من وجاهة أفكار "مالتوس" بالنسبة لعصره - القرن الثامن عشر- فإن التطورات التكنولوجية، خاصة فى مجالات الزراعة والتصنيع الغذائى، ربما تقلل من أهمية نظريته فى القرن الحادى والعشرين. ولكنها سوف تظل صالحة جزئيا، إذا لم يتوصل العلم الحديث لسبل ابتكارية فى الزراعة والتصنيع الغذائى لسد حاجات تلك المليارات التى سوف تضاف إلى سكان العالم خلال العقود القادمة.

ربما تبقى مشكلة المياه هى المعضلة الأهم فى تلك المعادلة، نظرا لانخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة، ووجود أكثر من مليار إنسان يعيشون بدون مصدر لمياه الشرب النظيفة. وفى ضوء ثبات الموارد المائية، وارتفاع سكان العالم، فربما تشهد السنوات القليلة المقبلة ما يعرف بحروب المياه. أضف الى ذلك أن تحلية مياه البحر للتغلب على ندرة المياه العذبة لاتزال تكلفتها مرتفعة. كما أن الكشف عن خزانات المياه الجوفية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لا يزال حكرا على الدول المتقدمة، وتكلفة استخراج المياه من تلك الخزانات تظل مرتفعة.

٣- السكان والأمن:

فى ظل التحول الديموغرافى الذى تمر به بلدان الجنوب، تشهد العديد من الدول تضخما" شبابيا" غير مسبوق، يشكل أكثر من ٢٠٪ من السكان بحساب الفئة العمرية (١٥- ٢٤). ومع استمرار انخفاض الخصوبة، واستقرار الزخم السكانى خلال العقود القليلة القادمة، فإن نسبة الشباب سترتفع، ثم تبدأ بالانخفاض تدريجيا. وسيصاحب هذا الانخفاض نمو سريع فى شريحة السكان فى سن العمل، مما يطرح فرصا لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة. ومن ناحية أخرى، يعكس الاهتمام المطرد بتضخم فئة الشباب خصوصية القضايا المتعلقة بهذه الفئة من السكان، ويعبر عن مدى تشابك هذه القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها المجتمعات المعاصرة(٦).

إن الاستثمار الأمثل لهذه الفرصة الديموغرافية المتمثلة فى ارتفاع نسبة الشباب - وبالتالى السكان فى سن العمل - يتطلب

تطبيق العديد من السياسات الخاصة بسوق العمل، وبإنشاء التنظيمات السياسية والشبابية التى يمكن أن تحول هذه الطاقة الشابة، التى تميل إلى الجموح والاندفاع بطبيعتها، إلى طاقة دافعة للنمو. وقد أوضحت تجارب الدول السابقة أن نمو الفئات الشابة عادة ما يرتبط بالاضطرابات السياسية والمجتمعية، وبخاصة فى الدول الأقل نموا.

وقد تسبب التحول الديموغرافى الذى يشهده العالم العربى فى العديد من التداعيات على الصعيد السياسى والمجتمعى، حيث أدى إلى تفاقم مشكلات التعليم والعمالة والإسكان، وأصبح يمثل تهديدا قويا للاستقرار الاجتماعى، وتفاقم نزعات العنف، ونمو التيارات المتطرفة فى المجتمع. وتزامن مع ذلك انفتاح الشباب على تكنولوجيا الاتصال والحشد السياسى، من خلال الوسائط الحديثة.

وقد أوضحت التجارب التى مرت بها العديد من دول الجنوب تزامن ظاهرة البروز الشبابى مع ارتفاع معدلات العنف، والذى بدوره يدعونا إلى التعامل مع هذه الظاهرة بميكانيزمات فاعلة لتلافى الآثار الناتجة عن تضخم هذه الفئة العمرية. إن التحدى الأكبر الذى تواجهه المجتمعات العربية هو كيفية التعامل مع هذه الفئة الشبابية، وتحويل طاقتها الجامحة باتجاه التنمية والتغيير، بدلا من تركها لتقع فى براثن التطرف والعنف. يتوجب أيضا على الأنظمة الحاكمة فى تلك المنطقة من العالم التحول نحو إرساء نظم ديموقراطية تتفاعل مع تلك الفئة العمرية وتحقق تطلعاتها.

أضف إلى ذلك ما يصاحب النمو السكانى فى الدول النامية من تضخم المدن، وانتشار العشوائيات التى تمثل أحد التحديات التى تواجهها الحكومات، نظرا لارتفاع معدلات الجريمة وما تمثله تلك التجمعات السكانية غير المنظمة من تهديد للأمن القومى لهذه الدول، ناهيك عن تدنى مستويات المعيشة، وافتقار تلك التجمعات للخدمات ومرافق البنية الأساسية، وصعوبة السيطرة الأمنية على تلك المناطق.

٤- السكان والاقتصاد:

وقد أدت ظاهرة الخلل إلى ظهور العديد من المشكلات التى من أهمها الضغط على ميزانيات تلك الدول للإنفاق على التعليم، وما تبع ذلك من تدنى مستوى التعليم والتدريب فى العديد من تلك الدول، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض قدرة اقتصادات تلك الدول على استيعاب الأفواج الجديدة التى تصل إلى سن العمل كل عام(٧).

وإذا تجردنا من السياسات التى تحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، فقد نتصور أن مشكلة نقص الأيدى العاملة فى الشمال يمكن أن تحل باستقدام الفائض من القوى العاملة فى بلدان الجنوب. إلا أن الجدل السياسى فى دول الشمال حول الهجرة، واستخدامها كورقة انتخابية من قبل الأحزاب اليمينية المعادية للهجرة، يؤدى ليس فقط إلى تفاقم مشكلة الشمال، ولكن مشكلة بلدان الجنوب أيضا.

وإذا كانت مشكلة الشمال هى توفير الأيدى العاملة، فإن تأهيل تلك الأيدى العاملة فى الشمال يختلف تماما عن منظومة التعليم والتدريب الأقل تقدما فى الجنوب. وقد أدت تلك الظاهرة إلى نشوء ظاهرة الهجرة الانتقائية، واصطياد الرءوس التى تتبعها دول الشمال. ويؤدى التمادى فى هذه الظاهرة إلى تفريغ الجنوب من الكفاءات المحدودة التى أنفقت أموال طائلة فى تأهيلها. وليس أدل على ذلك مما تعانيه غانا - على سبيل المثال - من نقص فى الكوادر الطبية المدربة، نظرا لاستقطابهم للعمل فى أوروبا(٨).

أضف إلى ذلك اختلاف الثقافات بين دول الشمال والجنوب، وخوف دول الشمال من تأثير المهاجرين فى ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهو ما يبدو جليا فى الحالة الأوروبية من ظهور بعض العناصر الرافضة لاستقبال مهاجرين من الدول الإسلامية، وتضخيم الخوف من المد الإسلامى فيما يعرف بالإسلاموفوبيا.

ولكننا نعتقد، فى ظل الاقتصاد الرأسمالى، أن الكلمة العليا فى ملف الهجرة لرجال الاقتصاد، وليس رجال السياسة، وأن الاقتصاد هو الذى يحدد فى نهاية المطاف من يسمح له بالهجرة ومن يتحتم عليه البقاء فى بلدان الجنوب. إلا أنه تنبغى الإشارة فى هذا الصدد إلى أن دول الشمال التى تعانى ندرة الأيدى العاملة قد اتخذت بعض الإجراءات التى ليس من بينها تشجيع الهجرة، مثل رفع سن التقاعد، وتعهيد الوظائف، الذى يعنى نقل الوظائف إلى البلدان النامية كثيفة عنصر العمل مثل الهند. ويتم تطبيق نظام التعهيد Outsourcing فى الوظائف المالية والإدارية، وفى مجال مراكز الاتصال Call Centers، والدعم الفنى، وخدمات ما بعد البيع(٩).

خاتمة:

تمثل الزيادة الحالية فى سكان العالم هاجسا يشغل بال البشرية، ويهدد مستقبلها، ويشكك فى القدرة الاستيعابية لكوكب الأرض. يتزامن مع ذلك الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، والتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية. وسوف يستمر عدد سكان العالم فى الزيادة لعقود عديدة قادمة، حتى يصل إلى مرحلة الاستقرار السكانى. فأمهات الغد قد ولدن بالفعل، ويدخلن تباعا فى عمر الإنجاب، بما يؤدى إلى تفاقم المشكلة. وحيث إن الخصوبة ترتبط ارتباطا عكسيا بمستوى التعليم والرفاه الاقتصادى، فإن خريطة الاقتصاد العالمية تشير إلى أن دول الجنوب، خاصة فى قارتى آسيا وإفريقيا، سوف تظل مسئولة عن ارتفاع سكان العالم فى الفترة المقبلة.

إلا أنه لو استطاع عقلاء العالم إدارة العنصر البشرى بطريقة رشيدة، من خلال نقل الفائض السكانى من الدول ذات التركيب السكانى الفتى إلى الدول التى تعانى نقصا ديموغرافيا، فسوف يؤدى ذلك إلى تخفيف حدة المشكلة. يتزامن مع ذلك ضرورة ضخ استثمارات ضخمة فى دول الجنوب لرفع مستواها الاقتصادى، واستيعاب طاقاتها الشبابية الهائلة، بدلا من أن تتحول إلى قنابل موقوتة لن تنفجر فقط فى وجه حكوماتها،

ولكنها بالضرورة سوف تؤثر فى الأمن والسلم فى شتى أنحاء العالم. أضف إلى ذلك أن الخلل فى توزيع الثروة بين بلدان العالم المختلفة سوف يؤدى إلى استمرار أنماط الخصوبة السائدة، حيث يزداد الأغنياء غنى، بينما يزداد الفقراء فقرا وأطفالا. وعليه، فإن إعادة توزيع الثروة، من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصاد العالمى، ربما تؤدى الى إسراع الدول النامية فى استكمال تحولها الديموغرافى، وخفض معدلات الخصوبة بها.

الهوامش :

1- United Nations ، State of World Population: People and Possibilities in a World of 7 Billion, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2011.

2- Lee, Ronald, The demographic transition: Three centuries of fundamental change, Journal of Economic Perspectives، 17(4): 167-190, .2003.

3-United Nations, State of World Population: People and Possibilities in a World of 7 Billion, Department of Economic and Social Affairs, United Nations، New York, 2011.

٤- أيمن زهرى، ديموغرافية الشباب العربى .. الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية، اجتماع خبراء حول "تعزيز الإنصاف الاجتماعى .. إدماج الشباب فى عملية التخطيط للتنمية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع مؤسسة التنمية الأسرية فى أبو ظبى، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٩-٣١ مارس ٢٠٠٩ .

٥- رمزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤ .

6- United Nations, World Youth Report 2007, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York. 2007..

7- Bloom, D., Canning, D. and Sevilla, J. The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change, RAND, Santa Monica, California, (2003).

8- Zohry, A., Migration Without Borders: North Africa as a reserve of cheap labour for Europe, Migration Without Borders Series,UNESCO, Paris, .2005.

9- Grossman, M. and Elhanan Helpman، Outsourcing in a global economy، Review of Economic Studies، 72(1): 135-159, .2005.